Asian Journal of
Islamic Studies and Da'wah

e-ISSN : 3025-4493
p-ISSN : 3025-5252

Index : Harvard, Boston, Sydney University, Dimensions, Lens, Scilit, Semantic, Google, etc

https://doi.org/10.58578/AJISD.v3i4.6544

طعن الحداثيين في السنة النبوية بالوضع

- دراسة نقدية -

The Modernists' Allegations of Fabrication Against the Prophetic Sunnah: A Critical Study

Mekki Klaina & Hanane Yachaoui
Abdelmalek Essaadi University, Morocco; Ministry of Education, Fnideq, Morocco
adam4141@hotmail.com; yach.hanane37@gmail.com

Article Info:

Submitted:	Revised:	Accepted:	Published:
Jun 5, 2025	Jul 1, 2025	Jul 13, 2025	Jul 18, 2025

Abstract

This study addresses a significant issue concerning the doubts raised by modern Arab writers about the authenticity of the Prophetic Sunnah, particularly their claim that fabricated Hadiths have been mixed with authentic ones. These allegations, presented as original ideas by their proponents, in reality, heavily rely on Orientalist studies. The importance of this study lies in defending the integrity of the Prophetic Sunnah and demonstrating the methodology developed by Hadith scholars for its preservation. The research aims to explore these claims, trace their origins, and provide a scholarly response based on strong foundations. The main challenge is to uncover these misconceptions and clarify that the Sunnah has been meticulously preserved. The study adopts a historical, analytical, and critical approach, examining the claims of fabrication, the foundations they rely on, and the origins of their

AJISD Journal is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International License

proponents' ideas, while providing a critique of them. The key findings reveal that these modern criticisms lack robust evidence and are primarily based on Orientalist sources, often marked by intellectual dishonesty. Furthermore, the research demonstrates that Hadith scholars have accurately identified and classified fabricated Hadiths, ensuring the authenticity and preservation of the Prophetic Sunnah.

Keywords: Prophetic Sunnah; Hadith fabrication; Orientalism; Hadith sciences; Authenticity of the Sunnah

الملخص

تتناول هذه الدراسة قضية مهمة تتعلق بالشكوك التي أثارها الكُتّاب العرب الحداثيون حول صحة السنة النبوية، وخاصة دعواهم أن الأحاديث الموضوعة قد اختلطت بالأحاديث الصحيحة. هذه الادعاءات، التي قُدمت على أنها أفكار أصلية لأصحابها، تعتمد في الواقع بشكل كبير على الدراسات الاستشراقية. تكمن أهمية هذه الدراسة في الدفاع عن سلامة السنة النبوية وإظهار المنهجية التي طورها علماء الحديث لحفظها. يهدف هذا البحث إلى استكشاف هذه الادعاءات، وتتبع أصولها، وتقديم رد علمي قائم على أسس قوية. إلا أن التحدي الرئيس يكمن في كشف هذه المفاهيم الخاطئة، وتوضيح أن السنة قد حُفظت بعناية. وقد سلكت هذه الدراسة منهجًا تاريخيًا وتحليليًا ونقديًا، حيث تقوم بفحص ادعاءات الوضع والأسس التي تقوم عليها وأصول أفكار مُدَّعيها، وتقديم نقد لها. وتكشف النتائج الرئيسة أن هذه الانتقادات الحداثية ليست مبنية على أدلة قوية، بل تعتمد بشكل أساس على مصادر استشراقية تتميز عمومًا بعدم الأمانة الفكرية. علاوة على ذلك، يظهر البحث أن علماء الحديث قاموا بتحديد وتصنيف الأحاديث الموضوعة بدقة، مما يضمن سلامة السنة النبوية.

الكلمات المفاتيح: السنة النبوية، وضع الحديث، الاستشراق، علوم الحديث، صحة السنة النبوية.

المقدمة

إن مهمة الباحث أن يسلط الضوء على أمور تخدم المجتمع (Klaina, 2024a)، سواء تعلق الأمر بالدين والهوية (Klaina, 2023; 2024b; Klaina & Ansusa, 2024; Klaina & Kmichou, 2025)، أو الجانب الطبي بما ينفع الإنسانية (Klaina, 2024c)، أو بالرياضيات بسبب مكانتها في

الرفع من المستوى العلمي وولوج مجال الابتكار والإبداع (Klaina, 2024d). ويأتي الكلام على السنة النبوية في هذا العصر في وقته المناسب بسبب الهجوم التي شنه الغرب وبعض أذيال الغرب ممن تنكروا لثواب الدين الإسلامي، وصاروا يبحثون عن إرضاء العالم الغربي بأي وسيلة، حتى إنهم قاموا بالدعوة إلى العلاقات الرضائية (الزنا والسحاق واللواط)، ومحاولة جعلها من الحقوق الطبيعية التي لا ينبغي الوقوف في وجهها، ويريدون في هذا الوقت الراهن سنَّ قواني تحمي ذلك. كما دعوا إلى حرية المعتقد، وبذلك ظهرت معتقدات في بلداننا لم يكن لها انتشار. وهم بصدد سن قواني تحمي ذلك أيضا. وهذه مصيبة ابتلينا بها، نرجو من الله السلامة، وما لنا إلا الإنكار عليهم، وتبيين سفاهة أحلامهم، والسكوت عن ذلك في وقت الحاجة الماسة إلى الإنكار يحاسب عليه المسلم. ومشاركة منا في الرد على أمثال هؤلاء، ودعوتهم إلى الرجوع إلى الله عز وجل، اخترنا هذا الموضوع، لعله يفيد الأمة الإسلامية.

على مر التاريخ، كرّس علماء الحديث جهودهم لحفظ السنة النبوية والدفاع عنها من التحريف والدسائس. وقد طوروا علومًا متعددة لحماية أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أبرزها علم الجرح والتعديل، الذي يساعد على تمييز الرواة الثقات عن غيرهم، وعلم العلل الذي يكشف العيوب الخفية في الأحاديث التي قد تبدو ظاهريًا صحيحة. وقد نهضت هذه العلوم بدورٍ حاسم في حفظ السنة النبوية وكشف الروايات الباطلة.

كان من أبرز إسهامات العلماء تأليف كتب خصصت للأحاديث الموضوعة، حيث صنفوا تآليف في الأحاديث المكذوبة، وفضحوا وضّاعيها، وتتبعوا أسانيدها بدقة. هذا العمل حال دون نسبة أي قول باطل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يُكشف أمر واضعه.

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت جماعات تسعى إلى تشويه السنة النبوية وزعزعة الثقة في صحتها، مدّعية أن الأحاديث الموضوعة اختلطت بالصحيحة. وقد تجاهلت هذه الجماعات الأساليب الدقيقة التي طورها علماء الحديث للحفاظ على السنة. لذلك، نرى من الضروري معالجة هذه المسألة، لتوضيح صحة الأحاديث النبوية، وتتبع أصول هذه الادعاءات الحداثية، والرد عليها.

أهمية الدراسة

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة في زمن تنتشر فيه المفاهيم الخاطئة حول التراث الإسلامي. من خلال توضيح المنهجيات التي استخدمها العلماء للتمييز بين الأحاديث الصحيحة والموضوعة، تسلط هذه الدراسة الضوء على سلامة السنة. كما تبرز أهمية حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم نقية من الدسائس، وتواجه الجهود الحداثية التي تسعى إلى تقويض السنة المطهرة.

أهداف الدراسة

1. استكشاف الادعاءات حول الأحاديث الموضوعة التي يثيرها منتقدو السنة النبوية الحديثون.
2. تتبع أصول هذه الشكوك وتحديد أبرز أصحابها.
3. الرد على هذه الادعاءات من خلال عرض المنهجيات التي طورها علماء الحديث التقليديون لحفظ السنة.

إشكالية البحث

تعالج هذه الدراسة قضية انتشار الشكوك الحديثة حول صحة السنة النبوية. غالبًا ما تُعرض هذه الشكوك كأفكار أصيلة من قبل المنتقدين المعاصرين، لكنها في الواقع مقتبسة من

الدراسات الاستشراقية. التحدي الأساسي يتمثل في كشف هذه المفاهيم الخاطئة، وإظهار قوة علوم الحديث التقليدية، والتأكيد على أن السنة قد حُفظت بعناية فائقة.

النتائج الرئيسة

تكشف الدراسة أن الانتقادات الحداثية للسنة النبوية ليست قائمة على أدلة تاريخية موثوقة، بل تعتمد بشكل كبير على مصادر استشراقية. وتوضح أن علماء الحديث كانوا على دراية تامة بالأحاديث الموضوعة، واتخذوا إجراءات دقيقة للتمييز بينها وبين الأحاديث الصحيحة. وخلصت الدراسة إلى أن السنة قد حُفظت بمنهجية صارمة، وأن الادعاءات بشأن تحريفها لا أساس لها من الصحة. ستتناول هذه الدراسة شرح ادعاء وضع الأحاديث في السنة ومؤيدي هذا الادعاء، ثم تتبع أصوله، يليها الرد على هذا الادعاء.

منهجية البحث

ستعتمد هذه الدراسة على منهج تاريخي وتحليلي، بدءا بالتحقيق في ادعاءات الوضع وتتبع أصولها، إلى الدراسات الاستشراقية المبكرة، مع تحليل الأساليب التي استخدمها علماء الحديث للرد عليها. بناء عليه، سيتم تقسيم البحث إلى أربعة أقسام رئيسة، سيركز القسم الأول منها على إبراز شبهة الوضع وأدعيائها. وسيقوم الثاني بتوضيح جذورها. بينما سيقوم القسم الثالث بالرد عليها.

المبحث الأول: بيان شبهة انتشاروضع السنة وأدعياؤها:

المطلب الأول: بيان شبهة وضع السنة النبوية:

إن إثارة المستشرقين ومن تبعهم من الكتاب العرب المعاصرين الشكوك حول تدوين السنة النبوية، سواء بادعاء النهي النبوي عن كتابتها، أو بالقول بتأخر تدوينها إلى بداية القرن الثاني

والاكتفاء بالرواية الشفهية، يهدف إلى تضخيم ظاهرة الوضع. أما علماء الحديث، فقد اهتموا بالدفاع عن السنة النبوية، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وبينوا المكذوب منها حتى لا يختلط بها، وألفوا في ذلك مؤلفات للتنبيه عليها، وذكروا في كتب الجرح والتعديل كل من ثبت عليه الكذب حتى لا ينقل عنه شيء.

كما ادعى بعض منهم أن الأحاديث النبوية وضعت نتيجة للتطور الديني والسياسي عند المسلمين؛ أي أن اختلاق الأحاديث النبوية كان لأسباب سياسية وبواعث مذهبية دينية دفعت بكل فئة إلى اختراع أحاديث والكذب على الرسول صلى الله عليه وسلم لإثبات صحة موقفها ودعم رأيها وإضفاء الشرعية على مذهبها، متغافلين عن جهود المسلمين في نقد الأحاديث محافظة على ما صح، وردا للمكذوب (ساسي، 2002، 489:1).

المطلب الثاني: أدعياء شبهة انتشار الوضع واختلاق الأحاديث النبوية:

ادعى الكتاب العرب المعاصرون المناوئون للسنة النبوية وضع الأحاديث، وأنها اختلطت بالصحيح، مما ينتج عن هذا عدم الثقة فيها. وادَّعوا وجود عدة بواعث ودوافع أدت إلى انتشار هذه الظاهرة؛ منها الاعتماد على الذاكرة، والنقل الشفهي، أو لأغراض سياسية أو مذهبية.

أولا: شبهة الاعتماد على الذاكرة والنقل الشفهي:

عدَّ الكتاب العرب المعاصرون المعادون للسنة النبوية صحةَ الروايةِ أو كذبها يرتبط بعوامل نفسية وعقلية إدراكية، لأن الاعتماد على الذاكرة والنقل الشفهي يعرِّض الخبر المروي للتحريف والاختلاق، سواء عن قصد أو عن غير قصد.

ومن القائلين بذلك:

توفيق صدقي، إذ نجده يعتقد استحالة المحافظة على الرواية الشفهية من غير تحريف لألفاظها أو معانيها، أو الزيادة والنقصان فيها، خاصة إذا كانت طويلة، أو سمعها الراوي مرة واحدة (صدقي، 1989، 693:9).

وذكر أبو رية أن الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وأهل الفتيا منهم يتقون الرواية عن النبي ويهابونها بل كانوا يرغبون عنها، لأنهم كانوا يعلمون أنهم لن يستطيعون أن يؤدوا كل ما سمعوه عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه الصحيح، لأنه لا يمكن للذاكرة أن تضبط كل ما تسمع وتحفظه، كما لا يمكن أن يبقى فيها على أصله مهما تحرى الإنسان الضبط (أبو رية، 1993، 30). وخلص إلى أنه "لا يكاد يوجد في كتب الحديث كلها مما سموه صحيحا، أو ما جعلوه حسنا، حديث قد جاء على حقيقة لفظه ومحكم تركيبه كما نطق الرسول به، ووجدت أن الصحيح منه على اصطلاحهم إنْ هو إلا معان مما فهمه بعض الرواة" (أبو رية، 1993، 7-8).

وادعى جمال البنا أن كل راوٍ روى حسب فهمه، لا حسب المعنى الذي قصده النبي صلى الله عليه وسلم، فقد يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام له وجهان: كلام خاص وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عنَى اللهُ به، ولا ما عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيحمله السامعُ ويوجِّهه على غير معرفة لمعناه وما قصد به وما خرج من أجله (البنا، د.ت.، 95:2).

أما عبد المجيد الشرفي، فقد ادعى تداخُلَ العوامل النفسية والعقلية في التأثير على مدى صدق وكذب المرويات المنقولة شفهيا، فنجده يقول: "لا يمكن أن نثق بخبر الواحد، لأن هناك دوافع نفسية واجتماعية وغيرها، يمكن أن تؤدي لا إلى الكذب والوضع فحسب، وإنما إلى تغيير محتوى الخبر فيأخذ صبغة لا صلة لها بالأصل" (الشرفي، 2014: 31-32).

ثانيا: شبهة اختلاق أحاديث نبوية بدو افع سياسية ومذهبية:

زعم الكتاب العرب المعاصرون المعادون للسنة استعانة الحكام والأمراء بالنصوص الحديثية من أجل كسب شرعية سياسية باختلاق أحاديث نبوية بدافع سياسي. وفي ذلك، قال جمال البنا: "ولا جدال أن غرض معاوية من هذه (السنة) الأموية كان شغل الناس عن مناقشة موضوع الخلافة التي اغتصبها... وتحويل اهتمامهم من الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة" (البنا، د.ت.، 12:2).

وادعى أبو رية أن كتابة الأحاديث لم تقع إلا في القرن الثاني، أي بعد انتقال النبي إلى الرفيق الأعلى بأكثر من مائة سنة، ولم يكن ذلك بدافع الرواة، وإنما كان بوازع من الولاة (أبو رية، 1993، 9). وبنى على ذلك أن الوضع السياسي انتشر في "عهد معاوية الذي أعان عليه وساعده بنفوذه وماله، فلم يقف وُضّاعُ الحديث عند بيان فضله والإشادة بذكره، بل أمعنوا في مناصرته، والتعصب له" (أبو رية، 1993، 99-100).

وأخذ محمد شحرور بنفس الفكرة عندما ادعى أنه كان لأوائل الفقهاء دور رئيس في السلطة من الناحية التشريعية، "إذ اجتهدوا لمجتمعاتهم وفق ظروفها وشروطها الموضوعية والمعرفية، وكانوا خاضعين لحكام أزمنتهم كل الخضوع، فاستغلهم هؤلاء ليحصلوا على شرعية الحكم بواسطة الدين" (شحرور، 1997، 566، و2012، 191، ود.ت.، 25).

وفي نفس النسق، قال محمد أركون: "... هذا يعني أن جميع المعلومات والأخبار الخاصة بالقرآن والسيرة والحديث النبوي قد تم داخل مناخ ثقافي كانت فيه الأهداف الدنيوية ... في أهمية الأهداف الدينية نفسها. ونلاحظ أن الدولتين الأموية ثم العباسية كانت بحاجة لهذه الأخبار من أجل تشكيل (أرثوذكسية) دينية وتشكيل تراث ثقافي ضروري لترسيخ شرعية السلطة (الإسلامية)، والحفاظ على وحدتها" (أركون، 1996، 23).

وزعم عبد الله العروي أن الفقهاء اختلقوا أحاديث نبوية من أجل إرضاء الحكام (العروي، 2008، 135). ونفس الفكرة نجدها تتكرر عند محمد عابد الجابري (الجابري، 2000، 303-304، و2009، 67)، وكذا عند حسن حنفي، حيث قال: "... أفرز الخلاف السياسي خلافا عقائديا كان له أبلغ الأثر في التدوين. فالتدوين ليس بريئا، لا تدوين السنة للحفاظ على السلطة، ولا تدوين الشيعة لزعزعتها وإعطاء الشرعية لسلطة بديلة إن لم تكن في العاجل، ففي الآجل كما هو الحال عند معظم فرق المعارضة" (حنفي، 2013، 16:2).

ثم نجد طرابيشي يزعم أن أول من فتح الباب ودوّن الأحاديث خدمة للسلطة الحاكمة في بلاط عبد الملك بن مروان: الإمام ابن شهاب الزهري، وقد كان في البداية ممن يكرهون الكتب ويمنع الناس أن يكتبوا عنه، فلما ألزمه هشام بن عبد الملك أن يملي على بنيه، أذن للناس أن يكتبوا. وفي ذلك قال على ما يبدو قولته الشهيرة: (كنا نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا ألا نمنعه أحدا من المسلمين)" (طرابيشي، 1998، 47-48).

أما أبو رية، فإنه ألصق تهمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هريرة رضي الله عنه بدعوى اتصاله بدولة بني أمية وأنه وجد أن هذه الدولة الناشئة بحاجة شديدة إلى الدعم عن طريق وضع أحاديث لصالحها. واتهمه بوضع حديث في أفضلية الصلاة في المسجد الأقصى إلى جانب المسجد الحرام والمسجد النبوي، فإنه في زمن عبد الملك جرى بينه وبين ابن الزبير من الفتنة ما جرى، وكان عبد الملك هو الذي بنى القبة على الصخرة وعظم شأنها بما بناه عليها ليكثر قصد الناس للبيت المقدس فينشغلوا بذلك عن قصد ابن الزبير (أبو رية، 1993، 139-140).

ثالثا: شبهة اختلاق أحاديث نبوية لأغراض فقهية:

زعم معادو السنة من الكتاب العرب المعاصرين اختلاق الأحاديث بسبب وجود تنافس كبير بين مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي وتوظيفها لأغراض فقهية نظرا لقلة الأحاديث النبوية

التي لا تسعفهم في ذلك، في مواجهة أهل الرأي حسب ما صرح به أحمد أمين (أمين، 1993أ، 479:2). وهذا نفس الكلام الذي روّج له الجابري بدوره (الجابري، 2009، 102).

رابعا: شبهة تساهل الوعاظ في وضع الأحاديث في باب الفضائل والترغيب والترهيب:

شكك جملة من الكتاب العرب المعاصرين المعادون في صحة السنة النبوية بناء على ما صدر من بعض الصلحاء من الكذب في باب الفضائل والترغيب والترهيب، واستباحتهم الوضع، فملأوا كتب الحديث بفضائل الأشخاص وفضائل آيات القرآن وسوره، بدعوى التقرب إلى الله تعالى. ومن هؤلاء: أحمد أمين (أمين، 1993ب، 235) ، وأبو رية (1993، 111) ، وجما البنا (البنا، د.ت.، 12:1).

خامسا: شبهة تسرب الإسرائيليات:

شكك الكتاب العرب المعاصرون في السنة النبوية بسبب وجود كثير من الإسرائيليات التي تسربت إلى الحديث النبوي، ونسبت زورا للنبي صلى الله عليه وسلم حسب منظورهم، وكأن علماء الأمة لم ينتبهوا لذلك، وما لبثت هذه الروايات أن أصبحت جزءا من الأخبار الدينية والتاريخية (أبو رية، 1993، 121).

ومن هؤلاء: أحمد أمين الذي طعن في الأحاديث النبوية الصحيحة، وعدها مأخوذة من الكتب المقدسة، "فاليهود والنصارى والمجوس وغيرهم من أهل الديانات الأخرى أدخلوا في الأحاديث أشياء كثيرة من دياناتهم وأخبارهم، فمُلِئَتِ الأحاديث بما في التوراة وحواشيها، وببعض أخبار النصرانية" (أمين، 1993أ، 481).

وتمسك أبو رية هو الآخر بهذا الرأي (أبو رية، 1993، 119)، واتهم كعب الأحبار بأنه إنما أظهر الإسلام خداعا، وطوى قلبه على يهوديته. ويرى أن "أبا هريرة كان أكثر الصحابة انخداعا به، وثقة فيه، ورواية عنه وعن إخوانه، كما كان أكثرهم رواية للحديث. ويتبين من الاستقراء أن كعب

الأحبار قد سلط قوة دهائه على سذاجة أبي هريرة" (أبو رية، 1993، 180). وقد سبقه رشيد رضا إلى هذا الاتهام حين قال: "إن بطلي الإسرائيليات وينبوعي الخرافات: كعب الأحبار ووهب بن منبه" (رضا، 1368هـ، 476:9).

المبحث الثاني: جذور شبهة انتشار الوضع واختلاق الأحاديث النبوية:

إن كل ما كُتب وادعاه هؤلاء الكتاب العرب المعاصرون المعادون للسنة من عدم الوثوق في الأحاديث النبوية بسبب انتشار الوضع فيها لأسباب متعددة، وجدنا لها جذورا في كتب المستشرقين يكاد النقل يكون حرفيا، دون عزوهم القول لقائله لإيهام القارئ أنها من اجتهادهم.

أولا: جذور شبهة الاعتماد على الذاكرة والنقل الشفهي:

يرى بعض المستشرقين أن مسألة صدق الرواية وكذبها متعلق بعوامل نفسية وعقلية إدراكية، تؤثر في التعرف على مدى صحة المرويات والوثوق بها. وفي هذا السياق، ادعى وليام موير William Muir (ت 1905) أن السنة الموجودة بين أيدينا الآن، تم الاعتماد في روايتها على ذاكرة أولئك الذين نقلوها، وعلى قناعاتهم وأحكامهم المسبقة. والضعف العام للذاكرة البشرية يجعل الاعتقاد بصحة الأحاديث أمرا باطلا. كما أن المبالغات والأخطاء تشوه الرواية الشفوية لعديد من الرواة. وهناك مؤشرات عديدة تظهر وجود الوضع في كل السنة النبوية (Muir, 1858, xxxvi). وزاد في موضع آخر أنه نظرا للطبيعة المفككة للنص، فإنه يستحيل الحكم بصحته، لأن كل راو في سلسلة السند، على الرغم من ادعائه إعادة رواية الحديث الصحيح، إلا أنها في الواقع رواية مستقلة، لا يمكن معها تحديد إلى أي مدى كانت الرواية دقيقة وخالية من الزيادة أو النقصان بواسطة واحد منهم، مع الاقتناع بنزاهة الجميع، إلا أننا نجهل نظرتهم حول ما يتعلق بالكيفية التي يعالج بها الحديث (Muir, p. xlviii). وأيده دافيد صمويل مرجليوث David Samuel Margoliouth

(ت 1940) الرأي، إذ يرى أن ذاكرة أولئك الذين نقلوا الأحاديث ضعيفة (1914، 79)، وأن الذاكرة البشرية في كل مكان غير جدير بالثقة، ولا يوجد راو ذاكرته أفضل من الآخر (1914، 90).

ثانيا: جذور شبهة اختلاق أحاديث نبوية بدو افع سياسية ومذهبية:

كما أثار المستشرقون في كتاباتهم حول السنة النبوية فكرة وجود أحاديث موضوعة اعتبرت صحيحة، بينما هي من كذب الرواة خدمةً للسلطة الحاكمة وإضفاءً للشرعية على حكمها. ومن ذلك ما ادعاه إيجناس جولدزيهر Ignaz Goldziher (ت 1921) عندما شبه الفقهاء والمحدثين بحاخامات اليهود الذين كانوا تحت سيطرة الرومان، فكرّسوا أنفسهم لخدمتهم. وقد اعتبرت عناصر المجتمع التي كانت تخاف الله هؤلاء الرجال قادتهم، فأسس هؤلاء الرجال السنة النبوية التي يجب أن تبنى عليها شريعة الدولة الإسلامية وفقهها. وزعم أيضا أن السلطة كانت إذا أرادت أن يتم الاعتراف برأي ما بشكل عام وإسكات معارضة الدوائر المتدينة، كان عليها معرفة كيفية اكتشاف حديث يتوافق مع وجهة نظرها، وعليها أن تفعل كما يفعل خصومهم: اختلاق الأحاديث. ويرى أنه لم يكن لدى الأمويين وأتباعهم السياسيين أي مانع من نشر أكاذيب مغرضة في قالب ديني مقدس، وأن همهم الوحيد كان هو العثور على رواة ثقات على استعداد لتقديم الشرعية لحكمهم (Goldziher, 1917, 41-44, 105, and 2008, 2:92-93)، وادعى أن الإمام ابن شهاب الزهري أرغمه الأمراء على تدوين الأحاديث، فكان بذلك أول من جمع الأحاديث. والحقيقة أن هذه الفكرة نقلها جولدزيهر عن هربلو d'Herbelo Barthélemy (ت 1695) (العقيقي، 1964، 1:173)، حيث أدرج في قاموسه أن الإمام الزهري (ت 124 ه) كان أول من جمع أحاديث أو سنن محمد بطلب من الخليفة عمر بن عبد العزيز والإمام مالك، مؤلف أحد الطوائف الأرثوذكسية المسلمة، وأخذها عنه (d'Herbelot, 3:620). وتوسع جولدزيهر في اتهام الإمام الزهري بخدمة أمراء بني أمية وإرضائهم من خلال ترويجه أحاديث نبوية، مدعيا وجود رواية ثم تناقلها بطرق مختلفة عن عبد الرزاق (ت

211هـ)، أن معمر بن راشد (ت 153هـ)، أحد تلاميذ الإمام الزهري، روى أن الأموي إبراهيم بن الوليد (لم يوضح ما إذا كان هو الحاكم اللاحق) أتى إلى الزهري بصحيفة، وطلب منه إجازته روايتها عنه، فأجاز له ذلك. وهكذا، تمكن الأموي من تداول محتوى الصحيفة على أساس أنها نصوص رواها عن الزهري. وهذه الرواية تؤكد رغبة الزهري في تعزيز مصالح السلالة الحاكمة من خلال الوسائل الدينية. وبدون شك، كان بسبب ورعه، يشعر في بعض الأحيان بتأنيب الضمير، لكنه لم يستطع مقاومة ضغط الدوائر الحاكمة إلى الأبد. ولقد نقل معمر عن الزهري قوله: "هؤلاء الأمراء أكرهونا على كتابة أحاديث". ولا يمكن فهم هذه الرواية إلا على افتراض استعداد الزهري إعارة اسمه الذي كان يحظى بتقدير المجتمع الإسلامي عموما لرغبات الحكومة (Goldziher, 2008, 2:46-47). وردد ألفريد جيوم Alfred Guillaume (ت 1965) هو الآخر بأنه إذا كانت هناك حاجة إلى أي دليل خارجي عن وضع الحديث في العصر الأموي، فيمكن العثور عليه في القول الصريح للزهري: "لقد أرغمنا الأمراء على كتابة الحديث" (Guillaume, 1924, 50).

ومما ادعاه جولدزيهر مُتَهِمًا به الإمام الزهري وضعه حديث الصلاة في قبة الصخرة بطلب من الخليفة عبد الملك الذي خاف من منافسة عبد الله بن الزبير له، أراد به تحويل الحج من مكة إلى قبة الصخرة في القدس بسبب خوفه من منافسه عبد الله بن الزبير أن يرغم السوريين من السفر إلى الأماكن المقدسة في الحجاز لتكريمه. فأصدر مرسوما بأن الطواف في المكان المقدس في القدس يعادل الطواف حول الكعبة المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية. وكلَّف العالم الورع الزهري بتبرير هذا التغيير ذي الدوافع السياسية من خلال اختلاق حديث ونسبته إلى النبي مفاده أن هناك ثلاثة مساجد يشد الرِّحال إليها: مكة والمدينة والقدس (Goldziher, 2008, 2:44). فإذا كان جولدزيهر يعدُّ الإمام الزهري من قام بوضع هذا الحديث ليتزلف للحاكم، فقد أرجع أبو رية اختلاقه إلى أبي هريرة رضي الله عنه كما رأينا في سابقا.

وفي نفس المضمار، قال ألفريد جيوم أنه كان يكفي الإعلان بأن الطواف حول بيت المقدس بالقدس يعد مثل الطواف في مكة، وتعزيزه بحديث يؤكد ذلك وبإسناد يعود إلى النبي بأن "السفر إلى ثلاثة مساجد فقط: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، ومسجد القدس"، هذا هو الشكل الذي يتخذه هذا الحديث المغرض في البخاري. المختلق له هو الزهري الذي أخذه عن أبي هريرة، وهذا الحديث يعارضه ما جاء في البخاري بأن "الصلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره إلا المسجد الحرام" (Guillaume, 1924, 47-48).

كما أثار هنري لامنس Henri Lammens (ت 1937) مسألة وضع الأحاديث من قبل الأحزاب السياسية والدينية التي نشأت في بداية الإسلام لخدمة أهدافها الخاصة (n.d., 94).

أما جوزيف شاخت Joseph Schacht (ت 1969)، فيرى أن السنة كان لها في سياقها الإسلامي في الأصل دلالة سياسية وليست قانونية (أي فقهية) (Schacht, 1982, 17). وإلى هذا الرأي مال المستشرق هاملتون ألكسندر روسكين جيب Hamilton Alexander Rosskeen Gibb (ت 1971)، إذ يعزو وجود الأحاديث المكذوبة بهذه الكثرة إلى الصراع السياسي والديني، حيث أظهرت الأحزاب الدينية والسياسية استعدادا لوضع أقوال ونسبتها للنبي دفاعا عن معتقداتها الخاصة (Gibb, n.d., 75). وادعى أن الأمراء أرغموا ابن شهاب الزهري على تدوين الأحاديث. فكان بذلك أول من جمع الأحاديث.

وذكر يوهان فوك Johann Fueck (ت 1974) أنه في سنة 81 هـ أو 82 هـ، كان محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، الطالب الأكثر تميزا لعروة، حيث ذهب إلى دمشق، وقضى شبابه بالمدينة المنورة، واكتسب شهرة، وكان له تأثير بسبب علمه الواسع الذي استعمله لخدمة الأمويين (**Fück**,

(Motzki, 2004, 8, *and* **Fück**, 2004, 102). وذكر أن عديدا من أمثال الزهري دعموا رجال الحكم (2004, 104).

ثالثا: جذور شبهة اختلاق أحاديث نبوية لأغراض فقهية:

زعم المستشرقون وجود تنافس كبير بين مدرستي أهل الحديث وأهل الرأي في وضع الأحاديث وتوظيفها لأغراض فقهية. وسبب ذلك في رأي جولدزيهر قلة الأحاديث النبوية التي لا تسعف أهل الحديث في الفقه، فاضطر أصحاب هذا الاتجاه إلى اختلاق أحاديث لنصرة موقفهم (Goldziher, 2008, 2:80-81).

وقد تطرق جوزيف شاخت (ت 1969) لنفس الموضوع متأثرا برأي شيخه جولدزيهر مضيفا الحديث عن الصلة بين كثرة الأحاديث النبوية وتطور الفقه الإسلامي، حيث عدَّ حركة أهل الحديث نتيجة طبيعية واستمراراً لحركة معارضة دينية وأخلاقية ضد المدارس الفقهية. كما عدَّ هذه المدارس الفقهية نفسها تمثل معارضة إسلامية للممارسات الشعبية والإدارية في ظل الحكم الأموي المتأخر. وركزت مجموعة المعارضة، التي تطورت إلى حركة أهل الحديث، على تعزيز هذا التوجه، وقدموا بيانات تفصيلية أو "أحاديث" يزعمون أنها روايات سمعية أو بصرية حول أقوال أو أفعال النبي، والتي تم تناقلها شفهياً عبر سلسلة متصلة (الإسناد) من الأشخاص الموثوق بهم. ونحا شاخت إلى أنه لا يمكن عدُّ أيٍّ من هذه الأحاديث المتعلقة بالأمور الدينية والفقهية صحيحة من الناحية التاريخية(Schacht, 1982, 34-36) .

بناء على ما سبق، يتبين أن شاخت توصل إلى نتيجة مفادها أن تضخم الأحاديث المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم والتي لا يمكن الوثوق في صحة ثبوتها، كان بسبب الضغط الذي مارسه المحدثون على المدارس الفقهية التي اضطرت هي الأخرى إلى بناء أحكامها على سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثم، سلكوا نفس طريق أهل الحديث.

رابعا: جذور شبهة تساهل الوعاظ في وضع الأحاديث في الفضائل والترغيب والترهيب:

ادعى المستشرقون تساهل العلماء في وضع الأحاديث وروايتها ما دامت لخدمة أغراض دينية. وفي هذا الصدد، ادعى وليام موير (ت 1905) أن التزوير الورع غير مذموم وفقا لمسلَّمات الإسلام، فالخداع حسب لاهوت المسلمين مسموح به في ظروف معينة، والنبي نفسه شجع على فكرة جواز الكذب في بعض المناسبات، فما المناسبة المتوافق على اعتبارها تبريرا للكذب، وتخدم مصالح الإسلام؟ فزعم أن المسلمين الأوائل افترضوا من المناسب والصواب أن يتم دعم الدين الإلهي بدليل المعجزات، معتقدين أنهم يقدمون بذلك خدمة لله (Muir, 1958, lxxiii-lxxiv).

وتبنى المستشرق جولدزيهر هو الآخر نفس الرأي بقوله إنه قد قوبِلَ "الوضع الورع" من مختلقي السنة بالتسامح والتساهل في كل الجوانب، سواء تعلق الأمر بالأحاديث الأخلاقية أو التعبدية. في حين اتخذ علماء الدين الأكثر تشددا موقفا أكثر جدية، فعندما يتعلق الأمر بالممارسات الشعائرية والأحكام الشرعية المبنية على الأحاديث، لم يكن هذا هو الأساس الذي يستندون إليه لإصدار الأحكام الدينية كما في الفقه والقضاء (Goldziher, 1917, 50). وأما عندما يتعلق الأمر بفضائل الأعمال، فإن الوُضّاع كانوا لا يشعرون بأي خجل من فعلهم هذا عند مواجهتهم للمحدثين، بل اعترفوا بذلك (Goldziher, 1917, 147). وزاد على ذلك قوله إن هذا الاختلاق، لا سيما عندما يتعلق بأحاديث الزهد والفضائل، أقرته المدرسة اللاهوتية الكَرّامية، ثم أخذ عنهم الجهلة الذين أطلقوا على أنفسهم "الزهاد"، من أجل التشجيع على فعل الخير... وأولئك الذين أيدوا المذهب القائل بجواز وضع أحاديث لأغراض أخلاقية وتعميمها بكل حرية، حاولوا إيجاد أسس لاهوتية لآرائهم (Goldziher, 2008, 2:146).

خامسا: جذور شبهة كثرة الأحاديث النبوية بسبب تسرب الإسرائيليات:

شكك المستشرقون في ثبوت السنة النبوية الشريفة بسبب تسرب كثير من الإسرائيليات إلى الحديث النبوي، ونسبت زورا للنبي صلى الله عليه وسلم. وفي هذه المسألة، قال ألويس شبرنجر Aloys Sprenger (ت 1893) أن من اعتنق الإسلام من أهل الديانتين اليهودية والمسيحية يمتعون المؤمنين بخرافات لا تنتهي... بمعظم الأساطير التوراتية، وعديد من تلك الخرافات في التاريخ العربي التي تنسب إلى محمد، ترجع إلى وهب بن منبه أو كعب، وهو يهودي اعتنق الإسلام. وبعض الأساطير اخترعها ابن السوداء (وهو عبد الله بن سبأ)، وهو أيضا يهودي اعتنق الإسلام في عهد عثمان (Sprenger, 1851, 140-141).

وطعن وليام موير (ت 1905) أيضا في الأحاديث الصحيحة، وعدّها مأخوذة من الكتب المقدسة، مدعيا أن ما يُزعم أنها أحاديث صحيحة مأخوذة من الكتاب المقدس والأحاديث الحاخامية (Muir, 1958, 1:lxx). وأضاف جولدزيهر (ت 1921) في نفس السياق أنه وجدت عبارات من العهد القديم والأناجيل طريقها بين أقوال محمد (Goldziher, 2008, 2:149-150, 156, 348).

وزعم ألفريد جيوم (ت 1965) بعد ذكره مجموعة من الأحاديث أن أصل عديد منها من قبيل الروايات الإسرائيلية، تم تداولها في البداية على أنها موقوفة، ثم رفعت إلى النبي، لكن بإسقاط راو أو راويين (Guillaume, 1924, 142). وكان من اليهود الذين كانوا وراء ذلك: عبد الله بن سلام (ت 43 هـ)، وكعب الأحبار (ت 32هـ)، ووهب بن منبه (ت 114هـ) (Guillaume, 1924, 81). وعرفت انتشارا واسعا بين الزاهدين والفضلاء وبين عامة الناس، فضمنت بذلك مكانها في السنة النبوية على الرغم من ضعف إسنادها، فقد قبلها الرواة المتأخرون، لأن لها تأثيرا في الأخلاق (Guillaume, 1924, 81-82).

المبحث الثالث: الرد على القائلين بشبهة الوضع واختلاق الأحاديث النبوية:

بعد التأصيل والعودة إلى الجذور والينابيع التي استقى منها الطاعنون والمشككون في صحة الأحاديث النبوية، يظهر لنا وكأنهم يعدون أن الأصل في السنة النبوية كونها مكذوبة، وأن الاستثناء هو كونها بعض منها صحيحا، وقد تناسوا الجهود التي بذلها جهابذة علماء هذه الأمة للتصدي للوضع في الحديث بمنهج علمي نقدي دقيق.

أولا: الرد على دعوى اعتماد الرواة على الذاكرة والنقل الشفهي:

إن هذه الدعوى لا تقوم على أساس متين، فبالعودة إلى ما يشهد به التاريخ، نجد في مجال الشعر أبا نواس (ت 198 ه)، كان يحفظ دواوين ستين امرأة من العرب، فضلا عن الرجال، كما كان يحفظ سبعمائة أرجوزة غير ما حفظه من قصائد الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وأوائل المُحْدَثين (ابن المعتز، د.ت.، 194، 201). وأبو تمام الطائي (ت 231 ه) كان يحفظ أربع عشرة ألف أرجوزة للعرب، غيرَ القصائد والمقاطيع وغير ذلك (ابن خلكان، 2000، 12:2). وكان أبو العلاء المعري (ت 449 ه) يحفظ ما يمرّ بسمعه، وكان عنده من الطلبة من يطالع له التصانيف الأدبية لغة وشعرا وغير ذلك، وكان لا يكاد ينسى شيئا مما يمرُّ بسمعه (القفطي، 1982، 87:1). والأمثلة على ذلك كثيرة، مع وجود من اتُّهِم بانتحال الشعر، وممن اتهم بالكذب في الشعر: حماد الراوية (ت 155 ه)، مع وجود رواة ثقات أمثال: أبو عمرو بن العلاء (ت 154 ه)، والمفضل الضبي (ت 168 ه)، وأبو عمرو الشيباني (ت 213 ه)، والأصمعي (ت 216 ه)، وابن الأعرابي (ت 231 ه)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 211 ه)، وابن السِّكِّيت (ت 244 ه). وممن اعتنى بغربلة الروايات الشعرية، والتمييز بين صحيحها وسقيمها: عبد الله بن سلام الجمحي، إذ كان من كبار نقاد الشعر، ونَفَسُه النَّقدي واضح في كتابه (طبقات فحول الشعراء). وبذلك، حافظوا على تاريخ العرب، لأنهم كانوا يسجلون به الأحداث. وفي مجال الحديث، نجد المحدثين طبقات في الحفظ والإتقان، ومن شروط

الحديث الصحيح أن يكون الراوي ضابطا، والمقصود بالضبط الحفظ والإتقان. وقد كان الصحابة ومن جاء بعدهم يتذاكرون الحديث لحفظه وإتقانه وفهمه وتصحيح خطأ المخطئ وامتحان بعضهم بعضا لمعرفة مدى ضبط الراوي (اقلاينة، 2002، 42-56)، ففي رواية أنس بن مالك قال: "كنا نكون عند النبي صلى الله عليه وسلم، وربما كانوا نحوا من ستين إنسانا، فيحدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم يقوم، فنتراجعه وكأنما قد زُرِع في قلوبنا" (الخطيب، 1975، 127:2). وعرف رواة الحديث بحفظهم، وقد ألف الذهبي كتابا بعنوان: (طبقات المحدثين)، وكذا السيوطي. والأمثلة كثيرة ومشهورة، نستغني عن ذكرها لشهرتها.

بناء على ما سبق، يتضح أن طعن القوم في الرواة بسبب الاعتماد على الذاكرة كلام يعتمد على مجرد الهوى، بعيدا عن الواقع. ثم إنهم قاموا بكتابة ما حفظوا، فجمعوا بين الحفظ والكتابة، وقاموا بضبط المكتوب، ولهم في ذلك جهود متميزة هي أساس علم تحقيق المخطوطات (اقلاينة، 2002، 21-40).

ثانيا: الرد شبهة وضع أحاديث لأسباب سياسية وفقهية مذهبية:

إن ما ذكره هؤلاء المستشرقون ومن تبعهم من الكتاب العرب المعاصرين من اتهامات للعلماء المحدثين حول وضع أحاديث لنصرة الأمراء وتعزيز مكانتهم، وجعلها مرتكزا لهم للطعن في السنة النبوية، فلا تعتمد إلا على الهوى وتحريف الأدلة أو النقل عن غير ثقة كما سيتضح فيما يأتي:

1) أما الطاعنون في صحة السنة النبوية من جهة الثبوت بدعوى استباحة أصحاب المذاهب السياسية وأصحاب المذاهب الفقهية وضع أحاديث ونسبتها زورا وبهتانا للنبي صلى الله عليه وسلم، انتصارا لآرائهم ومواقفهم، وخدمة للأمراء وإرضائهم عن طريق اختلاق ما يروق لهم من الأحاديث التي تُدَعِّم مُلكهم وتُلْبسهم ثوب المشروعية الدينية، فكان القصد من هذا الطعن

التشكيك في علماء الأمة ورواتها الثقات جملة، باتهام القدوات فلا تبقى الثقة في أحد، في حين أن الإسلام تم نقله بواسطتهم. وهذا سيؤدي إلى استهانة المسلمين بالحديث النبوي وإعراضهم عنه.

وما قام به جولدزيهر من محاولة تشويه صورة الإمام الزهري عندما تكلم عن كتابته لأبناء الأمير، فالواقعة كما رواها عبد الرزاق بسنده عن الزهري قال: "كُنّا نَكْره كتابَ العلم حتى أَكْرَهَنا عليه هؤلاء الأمراءُ، فرأينا ألّا نَمْنَعَهُ أحدًا من المسلمين" (عبد الرزاق، 1403هـ، 258:11، رقم: 20486)، فكلام الزهري يدل على أمانته وإخلاصه في نشر العلم، فلم يرض أن يبذل للأمراء ما منعه عن عامة الناس، بينما يحاول جولدزيهر تقديم صورة مخالفة تماما للواقع توهم أنهم أجبروه على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا لا علاقة له بالصحة.

وأما اتهامه بوضع حديث: "لا تشد الرحال ..." بطلب من الأمويين، فالظاهر أن جولدزيهر بنى فريته على ما ورد عند اليعقوبي في (تاريخه): "ومنع عبد الملك أهل الشام من الحج، وذلك لأن ابن الزبير كان يأخذهم إذا حجوا بالبيعة، فلما رأى عبد الملك ذلك، منعهم من الخروج إلى مكة، فضجَّ الناس وقالوا: تَمْنَعُنا من حج بيت الله الحرام وهو فرض من الله علينا؟! فقال لهم: هذا ابن شهاب الزهري يحدثكم أن رسول الله قال: (لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس)، وهو يقوم لكم مقام المسجد الحرام. وهذه الصخرة التي يروى أن رسول الله وضع قدمه عليها لما صعد إلى السماء تقوم مقام الكعبة. فبنى على الصخرة قبة، وعلق عليها ستور الديباج، وأقام لها سَدَنَةً، وأخذ الناس بأن يطوفوا حولها كما يطوفون حول الكعبة، وأقام بذلك أيام بني أمية" (اليعقوبي، 1358هـ، 3: 7-8). لكن ما ذكره اليعقوبي في (تاريخه) لم يعثر عليه "في أي مصدر إسلامي موثوق به، فلم ينص الطبري ولا ابن سعد ولا ابن الأثير ولا ابن كثير ولا الذهبي، على شيء صريح مما ادعاه اليعقوبي! كما أنه لم يَعْزُ لنا هذا الخبر إلى مصدره" (عجاج، 1988، 503-504). كما ثبت أن "المؤرخين الثقات لم يختلفوا في أن الذي بنى القبة (قبة

الصخرة) هو الوليد بن عبد الملك، هكذا ذكر ابن عساكر والطبري وابن الأثير وابن خلدون وابن كثير وغيرهم، ولم نجدهم ذكروا ولو رواية واحدة نسبة بنائها إلى عبد الملك! ولا شك أن بناءها -كما يزعم جولدزيهر- لتكون بمثابة الكعبة، يحج الناس إليها بدلا من الكعبة. حادِثٌ مِنْ أكبر الحوادث وأهمها في تاريخ الإسلام والمسلمين، فلا يُعْقَلُ أن يَمُرَّ عليه هؤلاء المؤرخون مرّ الكرام! وقد جرت عادتهم أن يدوِّنوا ما هو أقل من ذلك خطرا أو أهمية، كتدوينهم وفاة العلماء وتولي القضاء وغير ذلك. فلو كان عبد الملك هو الذي بناها لذكروها، ولكن نراهم ذكروا بناءها في تاريخ الوليد، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ" (عجاج، 1988، 243-244). وقد أورد الدَّمِيري ما يخالف رواية اليعقوبي، إذ قال: "إن قوله إن الوليد بنى قبة الصخرة فيه نظر، وإنما بنى قبة الصخرة عبد الملك بن مروان في أيام فتنة ابن الزبير... فكان الناس يقفون يوم عرفة بقبة الصخرة" (الدميري، د.ت.، 91:1). ليس هذا فقط، بل وردت كذلك "نصوص التاريخ قاطعة بأن الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف عبد الملك ولا رآه بَعْدُ! فالذهبي يذكر لنا أن الزهري وَفَدَ لأول مرة على عبد الملك في حدود سنة ثمانين، وابن عساكر روى أن ذلك كان سنة اثنين وثمانين. فمعرفة الزهري لعبد الملك لأول مرة إنما كانت بعد قَتْلِ ابن الزبير بِبِضع سنوات، وقد كان يومئذ شابا بحيث امتحنه عبد الملك، ثم نصحه أن يطلب العلم من دور الأنصار، فكيف يَصِحُّ الزَّعْمُ بأن الزهري أجاب رغبة صديقه عبد الملك فوضع له حديث بيت المقدس ليحج الناس إلى القبة في عهد ابن الزبير؟!" (السباعي، د.ت.، 245).

ثم إن حديث "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد..." روته كتب السنة من طرق مختلفة كثيرة غير طريق الزهري، فقد أخرجه الإمام البخاري في (صحيحه) من غير طريق الزهري عن أبي الوليد عن شعبة بن الحجاج عن عبد الملك عن قزعة مولى زياد عن أبي سعيد الخدري (البخاري، 2015، 153:2، رقم: 1197). وأخرجه مسلم من ثلاثة طرق: إحداها من طريق جرير، عن عبد الملك

– وهو ابن عمير – عن قزعة، عن أبي سعيد (مسلم، د.ت.، 975:2، رقم: 827)، وثانيتها: من طريق الزهري (مسلم، د.ت.، 1014:2، رقم: 1397). وثالثتها عن هارون بن سعيد الأَيْلي، حدثنا ابن وهب، حدثني عبد الحميد بن جعفر، عن عمران بن أبي أنس، حدثه أن سلمان الأَغَرّ، حدثه أنه سمع أبا هريرة (مسلم، د.ت.، 1015:2، رقم: 1397). وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه من طرق عن الزهري وغيره (أحمد، د.ت.، من طرق عن الزهري وغيره 243:2، رقم: 7191، و238:2، رقم: 7248، و278:2، رقم: 7722، و501:2، رقم: 10514...، وأبو داود، د.ت.، من طريق الزهري 216:2، والنسائي، 1986، من طريق الزهري 37:2، رقم: 700، والترمذي، 1975، من طريق قزعة عن أبي سعيد 147:2، رقم: 326 وقال فيه: حسن صحيح، وابن ماجه، د.ت.، عن الزهري وعن غيره 452:1، رقم: 1409، و1410).

وبهذا، يتبين أن الزهري لم ينفرد بهذا الحديث كما زعم جولدزيهر، ولم يصغه إرضاء لعبد الملك، بل شاركه في روايته غيره من كبار الصحابة والتابعين ومن تبعهم. وأن ما زعمه كلٌّ من اليعقوبي وجولدزيهر باطل لا أصل له. كما أن هذا الحديث "رواه الزهري عن شيخه سعيد بن المسيب، ومن المعلوم أن سعيداً ما كان ليسكت عن الزهري لو أنه وضع هذا الحديث على لسانه إرضاء لأهواء الأمويين، وهو الذي أوذي من قِبَلهم وضرب. وقد توفي سعيد (سنة 93) من الهجرة، أي بعد مقتل ابن الزبير بعشرين سنة، فكيف سكت سعيد عن هذا كل هذه المدة، وقد كان جبلا شامخا من جبال القوة في الحق، لا يبالي في الله لومة لائم؟!" (السباعي، د.ت.، 246).

ولعل ادعاء جولدزيهر هذا والمأخوذ من كلام اليعقوبي هي التي دفعت بأبي رية إلى إلصاق التهمة بالصحابي الجليل أبي هريرة، على اعتبار أن الزهري روى هذا الحديث عنه.

2) أما زعمهم وجود تنافس بين أهل الحديث وأهل الرأي وتسارع كل فرقة إلى وضع أحاديث من أجل الاستناد عليها والأخذ بها لبناء رأيها، فإنه كلام لا يستقيم؛ فهذا حصل في مرحلة التعصب المذهبي من قِبَل بعض المشتغلين بالفقه، لكن لم تبن الأحكام الشرعية عليها. وقد ألف علماء الحديث كتبا في الأحاديث الموضوعة، ونبهوا على من وقع في الكذب ولم يعتمدوا عليهم، فإن وجد في كتاب بعض المصنفين، فإنه أحيانا يكون للتنبيه على كل ما قيل في الموضوع، سواء كان صحيحا أو غير صحيح، ويبقى على عاتق الباحث البحث عن مدى صحته، لأنهم ذكروه بسنده حتى يُعْرَف كما هو الشأن بالنسبة للطبري في (تاريخه). لأجل ذلك قال: "فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما يستنكره قارئه أو يستشنعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجها في الصحة ولا معنى في الحقيقة، فليعلم أنه لم يؤتَ في ذلك من قِبَلِنا، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا. وإنّا إنما أدينا ذلك على نحو ما أُدِّيَ إلينا" (الطبري، د.ت.، 13:1). والقاعدة عند العلماء: "مَن أسند لك، فقد رفع العُهْدة عن نفسه"، فينبغي على القارئ أن يفحص الرواية قبل الأخذ بها، خاصة وأن مثل هذه الكتب صنفها العلماء للباحثين، وليس لعامة الناس. أما كتب الحديث، فمنها ما هو خاص بالصحيح، لم يختلط به شيء من ذلك، ومنها ما دخل فيها الحسن والضعيف، وقد يقع في بعضها أحاديث مكذوبة ومحدودة، بيّن علماء الحديث درجتها حتى لا يغتر بها أحد. إضافة إلى كتبهم المتعلقة بالأحاديث الموضوعة. وهذا يعني أن من تكلم في هذه المسألة هم علماء الحديث أنفسهم، وما ذكره المستشرقون والكتاب العرب المعاصرون الذين قلدوهم، كان من باب الجهل أو التَّنَطُّع.

وأما دعواهم توظيف الحديث الموضوع لأغراض فقهية بناء على الصراع بين أهل الرأي وأهل الحديث، فقول عارٍ عن الصحة، لأنهم توهموا أن رواية الحديث النبوي علم شائع بين العوام، بينما هو في الحقيقة علم اختص به جهابذة العلماء يُشْهَد لهم بالعبقرية والتميز، وهم

علماء الحديث الذين اعتنوا بهذا العلم حفظا وضبطا وإتقانا وتصنيفا وفق منهج دقيق وباعتماد معايير صارمة في قبول الحديث. كما وضعوا ضوابط وقواعد تساعد في تحديد الروايات الموضوعة الملفقة وخصوها بكتب تفضحها.

ثالثا: الرد على شبهة تساهل الوعاظ في وضع الأحاديث في الفضائل والترغيب والترهيب:

اعتمد المستشرقون ومن قلدهم من الكتاب العرب المعاصرين على تساهل الوعاظ في وضع الأحاديث النبوية في فضائل الأعمال من أجل ترغيب الناس في صالح الأعمال حسب اعتقاد بعضهم، للحكم بكثرة الأحاديث الموضوعة، وأنها اختلطت بالصحيح ويصعب التمييز بينها. وهذه الدعوى مردودة عليهم، فقد واجه علماء الحديث هذه الأقوال الموضوعة وكشفوها وحذروا منها، وفي هذا قال ابن الصلاح في أصناف الوضاعين: "والواضعون للحديث أصناف، وأعظمهم ضرراً قوم من المنسوبين إلى الزهد، وضعوا الحديث احتسابا، فيما زعموا، فتقبّل الناس موضوعاتهم ثقة منهم بهم ورُكوناً إليهم. ثم نهضت جهابذة الحديث لكشف عُوارِها ومحو عارها والحمد لله" (ابن الصلاح، د.ت.، 99). وقال السيوطي عندما تعرض للوضاعين من الزهاد: "... ولكن الواضعون منهم، وإن خفي حالهم على كثير من الناس، فإنه لم يخف على جهابذة الحديث ونقاده" (السيوطي، 1415هـ، 1: 332-333).

وبهذا، يتبين أن الأحاديث المكذوبة التي صدرت من بعض الكذابين وقف عليها علماء الحديث، وبينوها للناس حتى لا يغتروا بها. لأجل ذلك، لم تؤثر هذه الأكاذيب في الدين الإسلامي.

رابعا: الرد على شبهة كثرة الأحاديث النبوية بسبب تسرب الإسرائيليات:

لقد جعل المستشرقون ومن تبع أقوالهم من الكتاب المعاصرين العرب من الإسرائيليات مطيّة للطعن في صحة السنة النبوية والتشكيك فيها وإسقاط الاستدلال بها، حيث توهموا أن هذه الإسرائيليات امتزجت وتداخلت مع الحديث النبوي عندما نقل الصحابة علومهم الحديثية، فلم

يتم التمييز بين ما مصدره النبي صلى الله عليه وسلم وبين ما مصدره مسلمو أهل الكتاب. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن "استمداد العرب من الثقافة اليهودية حينئذ كان محدودا وضيقا كذلك، لأن ضيق الأفق الثقافي للعرب قبل الإسلام لا يمهد لتلاحم ثقافي واسع ولا يشجع عليه" (الذهبي، 1990، 15-16). لكن، وبمجيء الإسلام وبحكم الجوار بين أهل الكتاب والمسلمين، كان يحصل حوار بين الطرفين، فكما كان اليهود يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم ويُحَكِّمونه في بعض أمورهم، ومنهم من أسلم وحسن إسلامه، مثل عبد الله بن سلام وعبد الله بن صويا، وبعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلم كعب الأحبار، وكانت لهم مكانة، كذلك كان بعض المسلمين يسألون أهل الكتاب عما عندهم من باب الفضول العلمي، لا على أساس الاعتقاد بصحة ما يقولون، وقد ذكر عطاء بن يسار قال: "كانت اليهود يحدثون أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيسيخون كأنهم يتعجبون. قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تصدقوهم ولا تكذبوهم، (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون)" (عبد الرزاق، 1403هـ، 111:6، رقم: 10161. والآية من سورة العنكبوت، 46).

وقد تعرض لتهمة ترويج الإسرائيليات ودسها كلّ من عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، حيث رموهم بالخداع والتدليس وإظهار الإسلام وإضمار رغبتهم في النيل من هذا الدين. ولعل مرد هذا القول يعود إلى عدم تمييزهم بين هؤلاء الرجال المشهود لهم بالعلم والتقوى وبين القصاصين الذين كانوا يتفننون في الكذب والمبالغة في الوضع من أجل توفير مادة مشوقة ومثيرة عند وعظ السامعين الذين يلتفون حول مجالسهم، وقد كان علماء الحديث ينهون طلابهم عن مجالسة القصاصين كما تعرضوا لفضح عوارهم.

وعبد الله بن سلام، هو "الحبر أبو يوسف الإسرائيلي رضي الله عنه حليف الأنصار أسلم وقت مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة. وكان اسمه: الحصين، فسماه رسول الله صلى الله

عليه وسلم: عبد الله، وشهد له بالجنة، وفيه نزلت: (وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله) (سورة الأحقاف، الآية: 9) ... وكان عبد الله عالم أهل الكتاب وفاضلهم في زمانه بالمدينة" (الذهبي، 1998، 26:1). وقد أخرج البخاري حديث إسلامه، وشهادة اليهود أنه أعلمهم (البخاري، 2015، 4: 382-384، رقم: 3904). وقد روى الإسرائيليات، لكنه لم ينسبها لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدخل ذلك في الفضول العلمي.

وأما كعب الأحبار-وهو أحد ثقات التابعين-فقد وثقه نقاد الحديث، قال فيه الذهبي: "هو كعب بن ماتع الحميري، من أوعية العلم ومن كبار علماء أهل الكتاب. أسلم في زمن أبي بكر وقدم من اليمن في دولة أمير المؤمنين عمر فأخذ عنه الصحابة وغيرهم، وأخذ هو من الكتاب والسنة عن الصحابة. وتوفي في خلافة عثمان. وروى عنه جماعة من التابعين مرسلا. وله شيء في صحيح البخاري وغيره" (الذهبي، 1998، 52:1). وذكره النووي في تهذيبه فقال: "ذكره أبو الدرداء فقال إن عنده علما كثيرا، واتفقوا على كثرة علمه وتوثيقه" (النووي، د.ت.، 2: 68-69). ولم يثبت عن أحد من نقاد الحديث رميه بالكذب، بل وثقوه.

وأما وهب بن منبه، فهو التابعي العابد الثقة، عالم أهل اليمن وحافظهم وقاضيهم على مدينة صنعاء، وكانت له خبرة واسعة بكتب أهل الكتاب والتاريخ إلى جانب علمه بالكتاب والسنة (أبو زهو، 1984، 183-184). قال فيه الذهبي: "كان ثقة، واسع العلم، يُنظر بكعب الأحبار في زمانه. قال العجلي: كان ثقة تابعيا" (الذهبي، 1998، 101:1). وقال أبو شهبة: "نحن لا ننكر أن بسببه دخل في كتب التفسير إسرائيلياتٌ وقصصٌ بواطل، ولكن الذي ننكره أن يكون هو الذي وضع ذلك، واختلقه من عند نفسه" (أبو شهبة، 1407هـ، 105).

وإن أخذ الإسرائيليات على هذا المنوال لا يجوز جعلها ذريعة للطعن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين الثقات، لأنهم كانوا يقبلون منها ما وافق الكتاب والسنة، وينكرون ما خالفهما، ويتوقفون عن تصديقها أو تكذيبها في غياب الدليل. ثم إنهم لم ينقلوا عن أهل الكتاب ما يتعلق بالعقيدة أو الأحكام الشرعية، بل ما يتعلق بالقصص. وقد قام العلماء بتبيين كل ذلك في كتب الجرح والتعديل، وكذا كتب الموضوعات والإسرائيليات، فلا مجال لدعوى اختلاط ذلك بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن الشبهات التي أثارها جملة من الكتاب العرب المعاصرين الذين يعادون السنة النبوية، ويجاهرون بذلك، ينسبون ما يصدر عنهم لأنفسهم، كأنها بنات أفكارهم، منقولة عن المستشرقين، يرددونها على ألسنتهم بهدف ترويجها بين المسلمين. وهذا الزمان يشهد مرحلة مهاجمة الدين الإسلامي بشتى الوسائل، فوجدهم الغرب أبواقا طيِّعةً لهم لترويج ما فشلوا في ترويجه. ويزخرف القوم شبهاتهم بما يبدو للقارئ العادي أنها تقوم على أدلة قوية، لكنها لا تصمد أمام النقد الرصين كما اتضح في البحث.

وقد تبين لنا في هذه الدراسة أن المستشرقين اعتمدوا على الروايات المنكرة التي لا تثبت تاريخيا، وتفرد بها من لا يعتمد في نقله. كما أنهم فسروا النصوص على هواهم، وكان تفسيرهم فجّا يخالف الحقائق التاريخية. واعتمدوا على مسألة خاصة فعمموها، وبناء على ذلك حكموا على السنة النبوية بأنها لا تصح بسبب اختلاط المكذوب بها. وبنوا على رأي لم يقبل به العلماء في الكذب على رسول صلى الله عليه وسلم في الفضائل والترغيب والترهيب، بينما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتواتر: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". كما زعموا أن

العلماء لم ينتبهوا للموضوعات والإسرائيليات، بينما الواقع يثبت أنهم تتبعوا كل ذلك، وبينوا المرويات المكذوبة وجعلوها في كتب خاصة بها حتى تعرف. كما حاولوا الطعن في الأئمة الأعلام أمثال الزهري حتى لا تبقى الثقة في أحد، لأنهم يعدون الإسلام خطرا عليهم ينبغي القضاء عليه بأي طريقة من الطرق.

إن التحدي الذي تواجهه الأمة الإسلامية يكمن في مهاجمة الإسلام من أقلام مأجورة ينتمي أصحابها إلى العالم الإسلامي، وهم بذلك أضر على الأمة من الغرب، لأنهم يظهرون أمام الناس وكأنهم يتكلمون بالعلم، بينما الواقع هم بعيدون كل البعد عنه: يدعون إلى الفجور، وتحليل المحرمات، وإنكار المحرمات باسم الدفاع عن الحريات، وهي حريات قائمة على التفسخ، وليس الانضباط بأي ضابط شرعي.

المراجع

أحمد بن حنبل. (د.ت.). *مسند أحمد بن حنبل*، مصر: مؤسسة قرطبة.

أركون، محمد. (1996). *الفكر الإسلامي، قراءة علمية* (ط. 2). ترجمة: هاشم صالح، مركز الإنماء القومي.

أمين، أحمد. (1933أ). *ضحى الإسلام* (ط. 2). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

أمين، أحمد. (1933ب). *فجر الإسلام* (ط. 2). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (2015). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه* .قطر: مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل.

البنا، جمال. (د.ت.). السنة ودورها في الفقه الجديد. القاهرة: دار الفكر الإسلامي.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. (1975). *سنن الترمذي* (ط. 2). ت. أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة عوض. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجابري، محمد عابد. (2000). *العقل السياسي العربي* (ط. 4). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري، محمد عابد. (2009). *تكوين العقل العربي* (ط. 10). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حنفي، حسن. (2013). *من النقل إلى العقل ـ علوم الحديث من نقد السند إلى نقد المتن ـ* القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الخطيب البغدادي. (1975). *الفقيه والمتفقه* (ط. 5). تصحيح: الشيخ إسماعيل الأنصاري. دار إحياء السنة النبوية.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد البرمكي. (2000). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. ت. إحسان عباس. بيروت: دار صادر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ت.). *سنن أبي داود*. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.

الدميري، كمال الدين. (د.ت.). حياة الحيوان الكبرى. ت. محمد عبد القادر الفاضلي، بيروت: المكتبة العصرية.

الذهبي، محمد حسين. (1990). *الإسرائيليات في التفسير والحديث* (ط. 4). القاهرة: مكتبة وهبة.

الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين. (1998). *تذكرة الحفاظ* (ط. 1). ت. زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية.

رضا، رشيد. (1368ه). *تفسير المنار* (ط. 2). مصر.

أبو ريه، محمود. (د.ت.). *أضواء على السنة المحمدية* (ط. 6). بيروت: دار المعارف.

أبو ريه، محمود. (1993). *شيخ المضيرة أبو هريرة* (ط. 4). مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

أبو زهو، محمد. (1984). *الحديث والمحدثون* (ط. 2). الرياض: الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء.

ساسي، الحاج سالم. (2002). *نقد الخطاب الاستشراقي: الظاهرة الاستشراقية وأثرها في الدراسات الإسلامية* .بيروت: دار المدار الإسلامي.

السباعي، مصطفى. (د.ت.). *السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي* (ط. 2). بيروت: المكتب الإسلامي-دار الوراق.

السيوطي، جلال الدين. (1415ه). *تدريب الراوي في شرح تقريب النووي* (ط. 2). ت. أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، بيروت: مكتبة الكوثر.

شحرور، محمد. (د.ت.). *الكتاب والقرآن*. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

شحرور، محمد. (1997). *دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع* (ط. 1). دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع.

شحرور، محمد. (2012). *السنة الرسولية والسنة النبوية* (ط. 1). بيروت: دار الساقي.

الشرفي، عبد المجيد .(2014) .*مرجعيات الإسلام السياسي*. بيروت: التنوير للطباعة والنشر.

أبو شهبة، محمد بن محمد بن سويلم. (1407ه). *الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير* (ط. 4). مكتبة السنة.

صدقي، توفيق. (1908). *كلمات في النسخ والتواتر وأخبار الآحاد والسنة*. مجلة المنار. عدد: 11.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن. (د.ت.). *علوم الحديث*. ت. عتر نورالدين محمد الحسني. بيروت: دار الفكر المعاصر.

الطبري، أبو عبد الله محمد بن جرير. (د.ت.). *تاريخ الطبري*. بيروت: دار الكتب العلمية.

طرابشي، جورج. (1998). *إشكاليات العقل العربي* (ط. 1). بيروت: دار الساقي.

عبد الرزاق، أبو بكر الصنعاني. (1403ه). *مصنف عبد الرزاق* (ط. 2). ت. حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

عجاج الخطيب. (1988). *السنة قبل التدوين* (ط. 2). القاهرة: مكتبة وهبة.

العروي، عبد الله. (2008). السنة والإصلاح (ط. 1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

العقيقي، نجيب. (1964). *المستشرقون* (ط. 3). القاهرة: دار المعارف.

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. (1982). *إنباه الرواة على أنباه النحاة* (ط. 1). ت. محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة-بيروت: دار الفكر العربي.

اقلاينة، المكي. (2002). *النظم التعليمية عند المحدثين في القرون الثلاثة الأولى* .المغرب: جمعية البحث في العلوم الإسلامية.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني. (د.ت). *سنن ابن ماجه* .ت. محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر.

مسلم، أبو الحسين بن الحجاج بن مسلم النيسابوري. (2006). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم* (ط. 1). ت. نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة. بيروت: دار طيبة.

ابن المعتز، أحمد بن محمد. (د.ت.). *طبقات الشعراء* (ط. 3). ت. عبد الستار أحمد فراج. القاهرة: دار المعارف.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. (1986). *سنن النسائي* (ط. 2). ت. عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النووي، أبو زكريا يحي بن شرف. (د.ت.). *تهذيب الأسماء واللغات* .بيروت: دار الكتب العلمية.

اليعقوبي، أبو الحسن أحمد بن أبي يعقوب. (1358ه). *تاريخ اليعقوبي* .النجف: مطبعة الغري.

d'Herbelot, B. (n.d.). *Bibliothèque Orientale, Dictionnaire Universel*. Paris: n.p.

Fück, J. (2004). *The Role of Traditionalism in Islam*. London: Routledge.

Gibb, H. A. R. (1962). *Mohammadanism: An Historical Survey* (2nd ed.). Oxford: Oxford University Press.

Goldziher, I. (1917). *Mohammed and Islam* (K. C. Seelye, Trans.). Yale: Oxford University Press.

Goldziher, I. (2008). *Muslim Studies* (C. R. Barber & S. M. Stern, Trans.). Cambridge: Cambridge University Press.

Guillaume, A. (1924). *The Traditions of Islam: An Introduction to the Study of the Hadith Literature*. Oxford: Oxford University Press.

Klaina, Mekki. (2023). "Religious Discourse in the Media Arab". Living Islam Journal of Islamic Discourses 6(2), 199-218. https://doi.org/10.14421/lijid.v6i2.4488

Klaina, Mekki. (2024a). "Islamic Scientific Research: Its importance in serving society and mechanisms for its integration". Al-Fadlan Journal of Islamic Education and Teaching, 2(2), 77-98. https://doi.org/10.61166/fadlan.v2i2.69

Klaina, Mekki. (2024b). "The Image of the Muslim Woman in Western Thougth". LECTURES: Journalof Islamic and Education Studies. 3(2), 65–82. https://doi.org/10.58355/lectures.v3i2.89

Klaina, Mekki. (2024c). "Honey in the Quran and Sunnah: Exploring its Medicinal Properties". al-Afkar, Journal For Islamic Studies, 7(3), pp. 183–198. doi: 10.31943/afkarjournal.v7i3.1259.

Klaina, Mekki & D.I. Ansusa Putra (2024). "AL-TASĀMUH OR TOLERANCE IN THE QURAN AND SUNNAH? And Claims of The Deniers". Living Islam Journal of Islamic Discourses 7(1), 1-22. https://doi.org/10.14421/lijid.v7i1.5367

Klaina, M. (2024d). "The Mathematical Thinking Among Muslims and Its Impact on the Scienceof Inheritance". *MAQOLAT: Journal of Islamic Studies*, 2(3), 122–138.https://doi.org/10.58355/maqolat.v2i3.76

Klaina, Mekki & Kmichou. (2025). « The Challenges of Chastity, Self-Restreint, and Abstinence in the Digital Age: A Quranic, Hadith, and Psychological Study of the Effects of Social Media". Asian Journal of Islamic Studies and Da'wah. 7(3), 277-312. https://doi.org/10.58578/AJISD.v3i3.5415

Lammens, H. (1943). *L'Islam Croyances Et Institutions* (3rd ed.). Beirut: Imprimerie Catholique.

Margoliouth, D. S. (1914). *The Early Development of Mohammedanism*. London: Williams and Norgate.

Motzki, H. (2004). *Hadith: Origins and Developments*. *The Formation of the Classical Islamic World Series* (Vol. 28). Leiden: Brill.

Muir, W. (1858). *The Life of Mahomet and History of Islam* (Vol. 1). London: n.p.

Schacht, J. (1982). *An Introduction to Islamic Law*. United States: Oxford University Press.

Sprenger, A., *The Life of Mohammad from Original Sources*, Allahabad, n.p., 1851.